الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع التقرير

المقرر: السيد نويل م. **نوفيسيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 13
المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

1 – في الجلسة الخامسة المعقودة في 15 أيار/مايو 2024، نظرت اللجنة في البرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect. 16)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

2 – أعربت الوفود عن تأييدها لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأشاد أحد الوفود بالعمل الدؤوب الذي يقوم به المكتب وبالجهود المتواصلة التي يبذلها لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد ومواجهتها، وكذلك في مجال منع

190624 180624 24-09181 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإرهاب. وأعرب وفد آخر عن تأييده القوي للعمل الذي يقوم به المكتب فيما يتعلق بمسألتي الجرائم السيبرانية ومكافحة الفساد. وأعرب وفد آخر عن تقديره للعمل الذي يقوم به المكتب لدعم جهود الدول الأعضاء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها لعرض الخطة البرنامجية لعام 2025. وشدد أحد الوفود على الأهمية الكبيرة التي يوليها لعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وأكد للمكتب أنه سيواصل دعم أنشطته الأساسية. ورحب وفد آخر بمواصلة التركيز على تنفيذ استراتيجية المكتب وعلى قدرة المكتب على تغيير محوره ضمن هذا الإطار للتركيز على المسائل المستجدة.

3 - وشددت عدة وفود على أهمية المكاتب الميدانية والتنسيق بينها لتنفيذ ولاية المكتب. وأشاد أحد الوفود بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على ضمان التنسيق في الميدان وعلى إتاحة المعلومات في فيينا. ورحب وفد آخر بالاعتراف بأهمية المسؤولية الوطنية عند تناول المسائل الخاصة ببلدان بعينها في الخطة البرنامجية للمكتب. ورأى الوفد نفسه أن الوجود الميداني الكبير والتعاون، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مفيدان في ذلك السياق.

4 - وشدد أحد الوفود على أهمية التصدي للتهديدات العالمية المستمرة، بما في ذلك مشكلة المخدرات العالمية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد، وعلى أهمية منع الإرهاب والتهديدات ذات الصلة بفعالية أكبر من خلال تعزيز التعاون والتنسيق والشراكات على الصعيد العالمي. وشدد الوفد نفسه على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين البرامج العالمية والإقليمية والوطنية. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن برامج المكتب وبرامجه الفرعية تعالج مشاكل بالغة الأهمية تشكل خطرا على البشرية ويمكن أن توقع الناس في حلقة مفرغة من الجريمة والفقر والاستغلال.

5 - ورحب أحد الوفود باعتزام المكتب تعزيز عمله عبر ثلاثة مسارات تشمل العمل المعياري، والأعمال البحثية والتحليلية، والمساعدة التقنية. وشدد الوفد نفسه على أهمية إيلاء قدر متوازن من الاهتمام لمختلف البرامج الفرعية، وفقا للولايات المتفق عليها، معربا بذلك عن رأي مفاده أن التركيز الرئيسي لعمل المكتب ينبغي أن يظل منصبا على المجالات الأساسية لمسؤوليته.

6 - وأثنى أحد الوفود على المكتب لما يبذله من جهود لتحسين هيكله التنظيمي وإدارته بما يتماشى مع عملية إصلاح الأمم المتحدة، ورحّب بزيادة التركيز على الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المخاطر، والرصد والتقييم من أجل تحقيق نتائج فعالة ومستدامة.

7 - ورحب أحد الوفود بتركيز المكتب المستمر على تنفيذ استراتيجيته، واستفسر عما إذا سيتم تحديث هذه الاستراتيجية مع الاقتراب من عام 2025 وعن كيفية إنجاز تلك العملية.

8 - وشدد أحد الوفود على أنه يجب التعامل مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بوصفها محفلا في غاية الأهمية في سياق المراقبة الدولية للمخدرات. ولاحظ الوفد نفسه أنه، رغم أن بلده غير ممثَّل في الهيئة، فهو يقدر عمل الهيئة بوصفها محفلا لا يقوم بتحليل حالة المخدرات العالمية وتحذير الحكومات وتقديم توصيات سنويا فحسب، وإنما أيضا برصد تقيد الدول بالاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات المتعلقة بزراعة المخدرات وإنتاجها وتعاطيها.

9 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن برامج المكتب والمساعدة التقنية التي يقدمها وأعماله البحثية والتحليلية والمعيارية أمورٌ لا غنى عنها في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لتلك التهديدات، ولذلك ينبغي أن يركز عمل المكتب على ولايته الأساسية المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء في تلك المجالات.

10 - وأقر أحد الوفود بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بوصفها إطارا عالميا للتنمية المستدامة يمكن أن يساعد البلدان على العمل على تحقيق السلام والازدهار العالميين. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أن عمل المكتب الذي يركز على الولاية يمكن أن يكمّل في بعض الأحيان الجهود المبذولة على نطاق أوسع الهادفة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن هذا التنفيذ لا ينبغي يكون عاملا محركا في تحديد برنامج عمل المكتب، الذي يركز أساسا على مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتصلة بالمخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والالتزامات السياساتية الأخرى غير الملزمة المتعلقة بمراقبة المخدرات والجريمة والفساد. وأعرب وفد آخر عن نظرته الإيجابية للتفاعل بين برنامج عمل المكتب وخطة عام 2030.

11 - وشدد أحد الوفود على أهمية تعدد الأبعاد بالنسبة للمشاريع الإنمائية في سياق الصلة بين أهداف التنمية المستدامة وعمل المكتب. ولاحظ الوفد نفسه أن تنمية الدول ينبغي ألا تُفهم على أنها مرهونة ببلوغ عتبة معينة من الإيرادات، بل ينبغي أن تتواصل إلى أن تتحقق الاستدامة.

12 - وشدد أحد الوفود على أهمية التفاعل مع الشباب. وشدد وفد آخر على أهمية مراعاة آراء الأوساط العلمية وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، عند التخطيط لاستراتيجيات مكافحة مشكلة المخدرات العالمية وتنفيذ تلك الاستراتيجيات. وأكد الوفد نفسه أنه نظرا لعدم وجود سبب وحيد لتعاطي المخدرات، لا يوجد أيضا حل وحيد للمشاكل المتصلة به. ولذلك يجب أن تكون الحلول المعتمَدة قائمة على الأدلة ومتوائمة مع الاحتياجات الاجتماعية. وشدد وفد آخر على أهمية أن تكون التشريعات حلا ملائما للتحديات الجديدة التي تقتضي مراعاة الصلات بين المخدرات والجريمة، وكذلك على أهمية تعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء مجتمعات شاملة ومنصفة وقادرة على الصمود. وأثنى الوفد نفسه على المكتب لإدراجه منظورات جنسانية في برنامجه الفرعي 5، العدالة، وكذلك للإشارات القوية الواردة في الفقرتين 16-5 و 16-7 من الخطة البرنامجية.

13 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل الذي يقوم به المكتب، وخصوصا فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والبرنامج الفرعي 2، مواجهة مشكلة المخدرات العالمية؛ والبرنامج الفرعي 4، منع الإرهاب؛ والبرنامج الفرعي 5، العدالة، التي أوضح أن جميعها تمثل أولويات رئيسية لبلد الوفد.

14 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي إعطاء الأولوية للبلدان النامية عند تقديم المساعدة التقنية. وشجع وفد آخر المكتبَ على العمل في مجال بناء قدرات البلدان النامية وعلى السعي إلى ضمان التمثيل العادل.

15 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء في العام السابق بشأن الخطة البرنامجية للمكتب كان مخيبا للآمال.

16 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من استخدام مصطلحات في الخطة البرنامجية لم يُتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. ولاحظ الوفد أنه من المناسب أن تدرج في الفقرة 16-62، وكذلك في نتائج أنشطة البرنامج الفرعي المتعلق بالعدالة (الفقرة 16-76)، بعض "المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان". واقترح الوفد أنه سيكون من الأنسب، في سياق إنفاذ القانون، استخدام الصياغة التالية: "التزامات الدول الأعضاء ذات الصلة وفقا للصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان".

17 - وأعرب أحد الوفود عن استيائه من اللهجة المخفَّفة المستخدمة في الفقرة 16-134 من الخطة البرنامجية، أي استخدام مصطلح "إساءة استخدامها" بدلا من "استهلاكها بصورة غير مشروعة".

18 - وأشاد أحد الوفود بالمكتب على العدد الهائل من القرارات المتخذة.

19 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من ازدواجية أنشطة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المتصلة بالمساعدة على مكافحة الإرهاب مع عمل مكتب مكافحة الإرهاب، وهو وكالة الأمم المتحدة الرئيسية التي أوكلت إليها الولاية المتصلة بمعالجة مكافحة الإرهاب. وتمسك الوفد برأي مفاده أن من المهم ترك عبارة "مكافحة الإرهاب" الواردة في الفقرة 16-55 (ب) و (د) دون إضافة كلمة "منع" الجديدة. وأكد الوفد أنه لا يوجد ما يبرر توسيع ولاية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال، واستفسر عن كيفية معالجة مسألة ازدواجية العمل بين المكتبين.

20 - وطُرح سؤال عن الأسباب الكامنة وراء قرار عدم تضمين الاستراتيجية والعوامل الخارجية للخطة البرنامجية لعام 2025 أي إشارة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والوثائق الأخرى، مثل إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

21 - وفيما يتعلق بالشكل الأول من الباب 16 الوارد في إطار البرنامج الفرعي 1، استفسر أحد الوفود عن أسباب تخفيض الأداء المقرر لعام 2024 (150) مقارنة بالنتيجة الفعلية لعام 2023 (162) ثم رفعه إلى حد كبير لعام 2025 (185). ولاحظ الوفد نفسه الاتجاه نفسه في الشكل الثاني من الباب 16 الوارد أيضا في إطار البرنامج الفرعي 1، وفي الشكل السابع من الباب 16 الوارد في إطار البرنامج الفرعي 3، وفي الشكل العشرين من الباب 16 الوارد في إطار البرنامج الفرعي 8. واستفسر الوفد عن أسباب التشاؤم عند التخطيط للأداء المستهدف لعام 2024 في الحالات المذكورة أعلاه.

22 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، استفسر أحد الوفود عن كيفية استرشاد عمل المكتب في المستقبل باستعراض منتصف المدة لعام 2024. ولاحظ وفد آخر أن نتائج ذلك البرنامج الفرعي ركزت على الجزء المتعلق بالعرض من مشكلة المخدرات العالمية، واستفسر عن التدابير الممكن اتخاذها تحديدا لاستهداف الجزء المتعلق بالطلب. وفيما يتعلق بالنتيجة 3 من ذلك البرنامج الفرعي، لاحظ وفد آخر باهتمام الدروس المستفادة والتغيرات المقررة، الواردة في الفقرة 16-37، وأعرب عن رغبته في معرفة آثار اتباع هذا النهج على الخطة البرنامجية اللاحقة.

23 - وفيما يتعلق بالفقرة 16-47 المتعلقة بالنتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3، استفسر أحد الوفود عن التدابير المتخذة لتحقيق الهدف وعن سبب عدم تعديل الأداء المستهدف لعام 2024 لجعله أكثر طموحا نظرا إلى تجاوز الهدف المقرر المتمثل في بناء القدرات المؤسسية لدى 14 بلدا ليشمل الأداء الفعلي 30 بلدا.

24 - وفيما يتعلق بالنتيجة 1 من البرنامج الفرعي 4، استفسر أحد الوفود عن أوجه التآزر التي تم تحقيقها تحديدا بفضل عمل المكتب مع كيانات أخرى، ولا سيما مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا.

25 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6 والإشارة إلى مركز التميز الوطني لخفض المخدِّرات غير الشرعية في البرازيل، اقترح أحد الوفود أيضا أن يتضمن النص إشارة إلى وقف تمويل الجريمة المنظمة، وهو ما اعتبره الوفد تدبيرا مضادا فعالا.

26 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، لاحظ أحد الوفود مع التقدير الدور الحاسم الذي يؤديه التنسيق في الميدان وفيما بين الدول الأعضاء. وأعرب الوفد نفسه عن ارتياحه لأن البرنامج الفرعي 8 يعكس أهمية التنسيق على كامل نطاق الأمم المتحدة، ولا سيما في الميدان؛ ورحّب بزيادة الاستعانة بالمنسقين الإقليميين؛ واستفسر الوفد عن كيفية استفادة المكتب من التنسيق لترسيخ عمله ضمن الإطار الأوسع.

27 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2 من البرنامج الفرعي 9، شكر أحد الوفود المكتبَ على توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للجنة المخدرات. وأكد الوفد نفسه أن بلده يندرج ضمن نسبة 97 في المائة من الدول الأعضاء المشارِكة في اجتماعات لجنة المخدرات التي أعربت عن ارتياحها التام لجودة وحسن توقيت الخدمات التقنية والفنية المقدمة من الأمانة العامة إلى الهيئات الإدارية (الشكل الحادي والعشرون من الباب 16).

الاستنتاجات والتوصيات

28 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 244/78 في الخطة البرنامجية للبرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**